

التقارب الصيني - الاسرائيلي

(الدوافع والاحتمالات)

علاء سالم

لم يكتنف الغموض العلاقات بين بلدين مثل ما هو قائم في مجال العلاقات بين الصين واسرائيل. فعلى الرغم من انكار كليهما لوجود مجالات للتعاون فيما بينهما، خصوصاً في المجالات الاقتصادية والعسكرية، إلا أن الشواهد والتقارير الدولية تؤكد وجود مثل هذا التعاون. فأرقام بعض المصادر تشير إلى أن مبيعات اسرائيل للصين، خلال العام ١٩٨٨، بلغت حوالي بليون دولار، وهو رقم يتجاوز حجم المبيعات بين مصر والصين. كما شهدت الفترة الاخيرة العديد من التطورات التي تنطوي على احتمال تحسين العلاقات الصينية - الاسرائيلية، ورفع مستواها في المستقبل؛ وكان من أبرز تلك التطورات ما نقلته المصادر الاسرائيلية من معلومات حول موافقة وزير خارجيتي الجانبين على تكثيف الاتصالات فيما بينهما عبر وفديهما في الامم المتحدة.

من اللافت أن معظم المؤشرات يدل على إمكان طي صفحة العلاقات والمبادلات السرية والانتقال إلى مرحلة الاتصالات العلنية المباشرة، خصوصاً في المجالات السياسية والاقتصادية. والسؤال هو كيف قفز التعاون بين الصين واسرائيل من أدنى درجاته إلى مثل هذا التطور؟ في محاولة الاجابة عن هذا السؤال، يمكن رصد عدد من المؤشرات التي تؤكد وجود تحسّن مطرد في العلاقات الصينية - الاسرائيلية.

على الصعيدين، السياسي والدبلوماسي

تعتبر الصين، بثقلها البشري والاقتصادي والسياسي، إحدى القوى الفعّالة، أو التي يمكن أن تكون كذلك في العالم الدولي المعاصر. وقد اتجهت الصين، منذ مؤتمر بانندونغ العام ١٩٥٥، إلى الاهتمام بالمشكلات السياسية المعاصرة، وبخاصة مشاكل العالم الثالث، باعتبار أن هذه الدول هي - حسب المفهوم الصيني - مركز النشاط الثوري الحقيقي في العالم المعاصر. وازداد هذا الاهتمام عقب تفجير الصين لأول قنبلة ذرية لها في ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٤.

قابل هذا الاهتمام تأكيد اسرائيل ضرورة تنمية علاقاتها مع مختلف دول آسيا، وتأكيد وجودها كدولة آسيوية، والتوجه إلى آسيا كسوق تجارية واسعة. وقد نبّه أول رئيس وزراء اسرائيلي، دافيد بن غوريون، إلى ذلك بقوله: «نحن، أكثر من غيرنا، مطالبون بالأغلاق أعيننا عن رؤية صعود آسيا وشعوبها». وعبر يغان آلون عن هذا الاتجاه بقوله: «إذا كان لاسرائيل أن تصبح دولة آسيوية ليس فقط جغرافياً، إنما عن وعي بذلك، فإن ذلك يعتمد على اعتراف الاقطار الآسيوية الأخرى